



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 ، شارع يوسف زيفود - الجزائر الهاتف : 73. 86.00 الفاكس : 74.03.89 ح - ب ج : عون محاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الاشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 د. ج.	داخل الوطن 600 د. ج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.		ثمن النسخة الواحدة 15 د. ج.

الفترة التشريعية الرابعة

الدورة العادية السابعة

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الاثنين 25 سبتمبر 2000

فهرس

* مواصلة مناقشة برنامج الحكومة.

محضر الجلسة العلنية الثامنة المنعقدة يوم الاثنين 25 سبتمبر 2000 (ليلا)

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس الشعبي الوطني.

تمثيل الحكومة: السيد علي بن فليس، رئيس الحكومة وأعضاؤها.

أحييكم بتحيةة الإسلام والتحية المباركة الطيبة، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ونحن بصدد مناقشة برنامج الحكومة الرابعة في هذه الفترة التشريعية، نلاحظ أن ما ورد في تدخل رئيس الحكومة تأكيد على أن الأزمة متعددة الجوانب، وأن المشاكل التي يعانيها المواطن يوميا ما تزال قائمة، والنتائج التي تحققت خلال الفترة السابقة لم ترق إلى مستوى تطلعات المواطنين، وكأن المواطن لا دخل له في النتائج، وليس له الحق في معرفة ما حققته هذه الحكومات من وعود في برامجها، مع أنه هو المعني بالدرجة الأولى، ولولاه ما كنا لنجلس في هذا المكان الموقر، وما كنا لنناقش مصيره ومستقبله.

نحن قادرون اليوم، سيدي الرئيس، على إقناع بعضنا البعض وعلى إقناع النواب للحكومة، والعكس صحيح. لكن المشكل لا يكمن في هذا المجال، بقدر ما يكمن في إمكانية إقناع المواطن بأن هذه الحكومة سوف تخرجه من الأزمة التي يعيشها، وأن برنامجها هو الأجدى، وبأن تغيير وزير مكان آخر هو الحل، ذلك أن ما يلاحظه

افتتحت الجلسة في الساعة السادسة والدقيقة الخامسة والعشرين ليلا

الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

نستأنف أشغال جلستنا، ونواصل تمكين السادة النواب من أخذ الكلمة التي أحييها إلى السيد محمد المختار طرابلسي.

السيد محمد المختار طرابلسي: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السادة النواب.

الرئيس: شكرا للسيد طرابلسي، وأحيل الكلمة إلى السيد الصادق بوقطاية.

السيد الصادق بوقطاية: بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

معالي السادة وزراء الدولة والوزراء،

أيها الإخوة الإطارات المساعدين للطايم الحكومي،

زميلاتي، زملائي النواب.

لم أتقيد بما كتبته بعد أن استمعت إلى بعض الأطروحات من هنا وهناك.

السيد رئيس الحكومة، لقد نلتهم الرضى مرتين، المرة الأولى عندما قمتم بإدارة حملة السيد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لهذا البرنامج الذي أنتم رئيسا لحكومته. ولنا الثقة الكاملة فيكم لما تتصفون به من ميزات وكفاءات مع الإخوة الوزراء الذين لهم تجربة وخبرة في تحقيق هذا البرنامج.

السيد الرئيس، أرى أن هذا البرنامج لم يتطرق إلى الجزئيات، إلا أنه وضع تصورا لمختلف القضايا الوطنية الكبرى التي يجب أن تقوم الحكومة -وهي حكومة ائتلاف وطني- بتحقيقها. وقد هندستم السيد الرئيس برنامج هذه الحكومة هندسة دقيقة، ووضعت له اللمسات الأخيرة عند تقديمه أمامنا.

وفعلا أنتم منا ونحن منكم. كنتم بالأمس برلمانيا وقمتم بإدارة الحملة، وكنا نحن أحزاب الائتلاف الوطني معكم في الميدان وانتخبنا السيد الرئيس وبرنامج الذي نحن ملزمون اليوم بتنفيذه في الميدان.

من منا لا يعرف أن الجزائر تعيش صعوبات اقتصادية؟ ومن منا لا يعرف أن الجزائر تعيش صعوبات في ميدان البطالة؟ ومن منا لا يعرف أن الجزائر تعيش صعوبات في ميدان الصحة وفي منظومة النظام الاجتماعي؟ ومن منا لا

المواطن البسيط هو تعاقب الحكومات ليس إلا، ولكن أين الحل لمشاكله اليومية؟

فهو يبحث دوما عن الملموس. أين حل مشكل البطالة الذي يتفاقم يوميا؟ أين حل مشكل السكن ومشكل الفقر ومشكل تدهور القدرة الشرائية ومشكل المخدرات؟ أين الحل لمشكل الانتحار، هذه الظاهرة الغريبة عن مجتمعنا؟ أين حل مشكل العنوسة والعزوبة؟ وأين حل مشكل الظلم و"الحفرة"؟

شيء جميل أن نقول للمواطن "اصبر إن الله مع الصابرين". ولكن في المقابل نتركه شاهد عيان لآلاف السكنات الجاهزة دون توزيع، وآلاف المؤسسات المغلقة دون تشغيل ودون استغلال، وأموال تصرف وتبدد يوميا في اللاشيء، دون مراعاة الأولويات في التسيير، ولم يحرك أحد ساكنا لوضع حد لهذا النزيف سواء أكان مسؤولا كبيرا أم صغيرا، مثلما هو الحال بالنسبة إلى صناديق الضمان الاجتماعي التي لا ندري أين تذهب أموالها ومن يراقبها.

سيدي الرئيس، اسمح لي بالإدلاء بهذا المثال: "عندما زار الرئيس السابق السيد اليمين زروال ولاية المدية، منحها مبلغ 500 مليون دينار (50 مليار سنتيم). ولكن إلى حد اليوم، لا يعرف المواطن ولا النائب ولا المنتخب المحلي كيف صرفت هذه الأموال ومتى صرفت وأين ذهبت؟! فهل من حق المواطن أن يعرف هذا أم لا؟ أو ليس من حق المواطن أن يكون على دراية بمصيره وببلده؟ وهل من حقه أن يبدي رأيه ويحاور المسؤول؟

وبهذه المناسبة أشكر كل الوزراء الذين لم يدخروا جهدا في استقبال المواطنين وفي حل مشاكلهم، ذلك أنه من واجبنا أن نقول للمحسن أحسنت، وللمسيء أسأت، لأن المسيء الذي لا يعطي قيمة للمواطن ولا للشعب لا بد علينا أن نقول له، لقد أسأت مع هذا المواطن. وفي كثير من...

كبيرة. فمثلا سيدي الرئيس، نجد الأستاذ اليوم يتنقل راجلا من مسكنه مسافة 40 كلم للالتحاق بالمدرسة التي يعمل بها. تصوروا كيف يصل إلى المدرسة في فصل الشتاء وهو ميلل ومنهك القوى! من هنا نرى وجوب توفير سكنات لقطاع التربية والتعليم العالي.

نحن لا نريد المزايدات ولا نريد أن نتحدث عن التضحيات والنضالات التي قمنا بها لمحاربة الإرهاب ولبقاء الدولة الجزائرية والنظام الجمهوري قائمين، لأن ذلك كله يعتبر بالنسبة إلينا من باب تحصيل حاصل.

لا نزايد على أحد، ولا نقبل من أحد أن يزايد علينا.

هذا وما زالت بعض الأحزاب تبكي على الأطلال منذ 40 سنة، والبعض الآخر يسأل: لماذا استقال السيد أحمد بن بيتور؟ طالبين في نفس الوقت من السيد رئيس الحكومة توضيح سبب الاستقالة. هل هذا هو مشكل الجزائر؟

فالسيد أحمد بن بيتور جزائري ووطني مخلص، أدى دوره وقدم استقالته وهو مشكور. وما علينا إلا أن نتكلم الآن عن المستقبل وعن الجهود التي يجب على الجميع بذلها، لأن الحكومة بمفردها لا تستطيع أن تحقق الطموحات والآمال العريضة والكبرى.

فالفلاحون والعمال في الريف والبادية ما يزالون عاقدين العزم على الدفاع عن الوطن، وعن وحدة الشعب، والتصدي لكل من يحاول المساس بالدولة التي ضحى من أجلها مليون ونصف المليون من الشهداء.

نفس الشأن بالنسبة إلى المجاهدين وذوي الحقوق. فنحن على أتم الاستعداد للدفاع عن هذه الرموز الملتصقة بتاريخ الجزائر، ولا تاريخ لبلادنا إلا بالحديث عن الثورة وعن المجاهدين وعن الشهداء وأبنائهم وعن ذوي الحقوق.

هذا وقيل إنه وقع انقلاب عسكري في يوم 19 جوان وهذا

يعرف أن القطاع الفلاحي مازال لم يلتمس طريقه الصحيح؟ لكن يجب أن يعكس السؤال لنقول: كيف لنا أن نخرج من هذا الوضع الصعب في مختلف الميادين والمجالات؟

لقد حدد برنامج الحكومة الأمور بوضع الأصبع على الجروح. فتطرق إلى الاقتصاد وقيمه ورأى ضرورة الانطلاق انطلاقا جديدة وذلك بالشراكة مع الدول التي لها خبرة وتجربة.

وأفتح قوسا هنا لأقول إنه يجب أن يبقى القطاع الاستراتيجي الهام ملكا للدولة خاصة وأن السيد رئيس الحكومة أشار إلى أنه لا بد لنا من صناعة الثروة. والقطاع العام، في تصورنا، هو أحد الوسائل الهامة لصناعة الثروة التي نطمح إلى تحقيقها لتنفيذ المهام الكبرى التي هي عاتق الحكومة.

السيد رئيس الحكومة، لقد أشرتم إلى العدالة وهي أساس الملك، ولا يستقيم الأمر إلا بالعدل. وللعلم لقد درست اللجنة الوطنية التي أنشأها السيد رئيس الجمهورية كل ما يرتبط بالعدالة وبمحيطها، وقدمت تقريرها. وأشرتم في برنامجكم إلى أنكم ستعدون مشاريع قوانين خاصة بقانوني الإجراءات المدنية والجزائية والقانون المدني، وستعرضونها على هذه الغرفة المنتخبة من قبل الشعب الجزائري لتكييفها مع المستجدات ومع ماقدمته اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة.

لذا نتمنى أن يقدم تقرير اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة إلى المجلس لنطلع عليه، حيث يتسنى لنا مناقشة مشاريع القوانين المذكورة أعلاه طبقا للتصورات التي وضعها المختصون في هذه اللجنة الوطنية.

نفس الشأن بالنسبة إلى المنظومة التربوية التي يجب أن ترتقي إلى مستوى المتغيرات والمستجدات على الساحة الدولية والعولمة والتطور والتكنولوجيا. ولكن يبقى بيت القصيد، العنصر البشري الذي لا بد من إيلائه عناية

الحديث، لا بد أن يدخلها وهو متجرد من كل سلاح آخر غير سلاح العقل والإقناع.

فالديمقراطية إذن، هي برلمان السياسة، والبرلمان هو مكان النقاش والمشاورة، وشرط المشاورة وجود أطراف متعددة.

لذلك لم تكن مهمة البرلمان المصادقة فحسب، بل التقييم والمراقبة كذلك.

ثم إن الدولة لا تتمثل في شخص واحد أو جماعة، بل هي عبارة عن مؤسسات مستقلة ومتكاملة. ولا توجد إلا السلطة التنفيذية فقط، بل توجد كذلك السلطة التشريعية والسلطة القضائية، والدستور نظم هذه السلطات في الباب الثاني وضمن لها الاستقلالية.

أين هي هذه الاستقلالية المضمونة في الدستور؟

وكيف نتكلم عن استعادة ثقة المواطن في مؤسساته والدستور يداس يوميا؟

كيف نتكلم عن استقلالية العدالة والقاضي تحت رحمة الوزير والرئيس ويتقاضى أجرا لا يضمن حتى كرامته؟

كيف نتكلم عن استقلالية البرلمان، يا سيادة الرئيس، ونحن نعيش يوميا الاستبداد والدوس على السيادة الشعبية من خلال تهميش المجالس المنتخبة وتقزيمها؟

صحيح أن رئيس الجمهورية هو القاضي الأول للبلاد، لكنه ليس هو العدالة، ذلك أن نفس الشعب الذي انتخب رئيس الجمهورية، انتخب البرلمان وانتخب المجالس المحلية.

كيف نتكلم عن حق المواطن في إعلام نزيه وموضوعي ونحن نعيش أحادية الرأي، وغلق وسائل الإعلام العمومية في وجه الطبقة السياسية خاصة منها المعارضة، وتحويل التلفزيون الذي يعتبر ملكا للشعب إلى وسيلة للدعاية في يد السلطة أو شخص واحد؟

غير صحيح، فهذه مغالطة للتاريخ. يعتبر يوم 19 جوان تصحيحا ثوريا وضع البلاد في إطار نهضة اقتصادية واجتماعية وثقافية، إلا أن المحاولات التي جاءت فيما بعد، والذين خرجوا في أكتوبر وقالوا إن مصير البلاد الهاوية...

الرئيس: شكرا للسيد الصادق بوقطاية، وأحيل الكلمة إلى السيد حيدر بن دريهم.

السيد حيدر بن دريهم: شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

السادة الحضور،

زميلاتي، زملائي النواب،

مساء الخير.

إن مناقشة البرنامج الثاني لحكومة ثانية في ظرف لا يتجاوز ثمانية أشهر، تؤكد أن الأزمة السياسية قائمة وأن عدم الاستقرار مستمر وأن التخلف الاقتصادي والاجتماعي موجود.

لقد أتاحت لنا الفرصة لمعرفة السيد رئيس الحكومة وما له من كفاءة مهنية وأخلاق، ونحن متأكدون أن للحكومة نية إخراج البلاد من هذه الأزمة المتعددة. لكن النية والكفاءة لا تكفيان.

والسؤال المطروح هو: ماذا بإمكانكم عمله إزاء مشروع الحكم الفردي الذي يهدد المكسب الديمقراطي؟

إن المبدأ الديمقراطي يقتضي التبرير قبل التقرير. وفي هذا الصدد، كانت المشاورة التي هي جوهر الديمقراطية، تتم عن طريق الحجة والبرهان والإقناع لا عن طريق القوة والشمم والتسلط. وكل من يدخل حلبة السياسة بمعناها

الرئيس: لك الحق ولكن في إطار برنامج الحكومة.

السيد حيدر بن دريهم (يوصل): قلت السيد الرئيس، إن برنامج الحكومة مستمد من برنامج رئيس الجمهورية... وخاصة البنات، ليسألهن عن أحلامهن. هذه هي جزائر العزة والكرامة.

السيد الرئيس، إن الخروج من الأزمة التي تعيشها البلاد يحتاج إلى تغيير التوجه، والرجوع إلى مبادئ أول نوفمبر التي يتباهى بها الكثيرون، ولا يطبقونها، مع انتهاج بديل سياسي ديمقراطي اجتماعي، نص عليه نداء أول نوفمبر، عن طريق:

- إعادة الاعتبار إلى دولة القانون.
- احترام الدستور في كل الحالات.
- احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.
- إعادة الاعتبار إلى الأحزاب وحرية النشاطين الحزبي والجمعي.
- جعل قضية البطالة أولى الأولويات، واتخاذ إجراءات...

الرئيس: شكرا للسيد حيدر، وأحيل الكلمة إلى السيد علي هاشمي.

السيد علي هاشمي: شكرا السيد الرئيس.

بسم الله والحمد لله وصلى الله على محمد وآله وبعد،
سيدي الرئيس،
سيدي رئيس الحكومة،
معالي الوزراء،
إخواني النواب،
السادة الإعلاميين،
السلام عليكم جميعا ورحمة الله.

إذا كان البرنامج السياسي للسيد رئيس الجمهورية قد تضمن المبادئ العامة والتوجهات الكبرى، فإنه بإمكان الحكومة أن توسع برنامجها وتعززه بالأرقام والجداول والمعطيات أم أن المشكلة عندنا في الأرقام دائما وهي

ومن حسن حظ الذين سدت في وجوههم وسائل الإعلام العمومية، أنهم وجدوا أمامهم أبواب الصحافة الحرة الجريئة مفتوحة ليقولوا كلمتهم للشعب وللتاريخ. وهنا أرفع تحية تقدير وعرفان للصحافة ولرجالها ونساءها، اعترافا بما قدموه من توضيحات جسيمة في سبيل إعلاء كلمة الديمقراطية، وتكريس حرية التعبير وترقية الحس الإعلامي الفعال.

كيف نتلکم عن توفير ظروف الإنعاش الاقتصادي وترشيد التنمية الاجتماعية في ظل تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وحالة الجزائريين تزداد سوءا يوما بعد يوم؟

يعاني أكثر من 16 مليون نسمة، يا سيادة الرئيس، ظاهرة الفقر المدقع، ويعاني أكثر من 100 ألف طفل سوء التغذية، ولم يلتحق أطفال كثيرون بالمدارس هذه السنة. وهنا أفتح قوسا لأقول: سبق وأن سألت رئيس الجمهورية تلاميذ المدارس التي زارها في اليوم الأول من الدخول المدرسي، عن أمنيتهم في أن يصبحوا رؤساء جمهورية مع تطبيق المساواة بين الرجل والمرأة وحب الوطن. أرى في هذا المقام، أنه كان من الأجدر أن يسأل التلاميذ عن أحلامهم كأطفال، والتي تختصر في:

- توفير مقعد بالمدرسة لكل طفل جزائري،
- تحقيق المساواة بين جميع أطفال المدارس، أو بين مدارس المناطق النائية وتلك الواقعة بالأحياء الراقية التي زارها،
- ضمان حق التعليم، لأن أغلب أطفال الجزائر لا يحملون بكرسي الرئاسة، بل بكرسي صغير في المدرسة وبخبز وحليب ومحفظة ومعطف. كان على رئيس الجمهورية أن يلتفت أيضا إلى الأطفال الذين لم يذهبوا إلى المدرسة في عهده...

الرئيس: رجاء، لسنا في مجال تقييم جولة رئيس الجمهورية.

السيد حيدر بن دريهم (يوصل): إن برنامج الحكومة مستمد من برنامج رئيس الجمهورية، ولدي الحق في أن أتكلّم، السيد الرئيس.

وتقدير العمل، واحترام الذات ومكونات الأمة، وتحمل المسؤولية، والصدق والعقلانية، وسرعة التكيف ومعرفة قيمة المال، وقيمة توفيره واستثماره، والحيوية في ابتكار المشاريع وتحديثها، والحرص على أداء الواجبات والامتناع عن قبول المعروف أو "المزبة" بدل المطالبة بالحق والاستعداد للتعاون مع الآخرين، والعمل الجماعي القائم على الشراكة الكاملة والمساهمة والمشاركة في النماء، والبعد عن التملق والمبالغة في المجاملات والمدح لكسب ما لا يستطاع كسبه عن طريق العمل والتفوق. هذه نظرنا للتربية، إذ لا توجد أمور استعجالية في الفعل التربوي اللهم إلا الوسائل والإمكانيات وتحسين الأوضاع المادية للأستاذ.

ولا ينجح أي مشروع مهما كان إذا لم يتبلور من عمق تجربة أهل الاختصاص في الميدان وتطلعاتهم بعيدا عن المعالجة المستعجلة الجزئية والإقصائية والفوقية. وإن الشعوب اليوم لا تقدم ولاءها وثقتها إلا لمن يحقق التنمية، ويواجه الفساد في العقار (الأرض والسكن) وفي الإدارة (الضرائب والجمارك والبنوك) وللعادلة دورها الهام والخطير في هذا المجال دون التجريح في أحكامها.

إلا أن أغلب الكفاءات قد ذهبت إلى المهن الحرة كالتوثيق والمحاماة. وعليه لا بد من النظر في أجره القاضي ووكيل الجمهورية لتتقارب مع أجره المحامي والموثق، أي مع أجره المهن الحرة.

سيدي الرئيس، ثرواتنا المادية والمعنوية كثيرة وثرينة. فمتى نستثمرها؟ نحن جزء من أمة تسعى إلى استرجاع مجدها المفقود.

إننا أمة من الأمم القليلة التي تتحكم في لغات العالم، فلم لا تسعى الجزائر إلى تشييد مركز عالمي عربي للترجمة والدراسات اللسانية خاصة وأن فخامة رئيس الجمهورية يحظى بمكانة خاصة وبتقدير كبير لدى الملوك والرؤساء الأشقاء العرب؟ ولا شك في أنه سيجد عندهم كل الدعم والمساندة والمساعدة لتحقيق هذا الإنجاز

غير متناهية وإذا وجدت فهي متناقضة؟ كيف تعجز دولة بمؤسساتها وخدماتها عن تقديم الأرقام الصحيحة؟ فالأرقام ضرورية يحتاج إليها الباحث والإطار والمسير والمسؤول والمستثمر. فلم لا تؤسس هيئة خبراء من كل القطاعات والتخصصات وتعطي لها الصلاحيات والإمكانيات لجمع المعطيات والأرقام الدقيقة والصحيحة لخدمة التنمية؟

سيدي الرئيس،

حان الأوان للاهتمام الفعلي بالتنمية المحلية خاصة مع تحسن مداخل البترول، إذ توجد إمكانيات كبيرة للتنمية على مستوى معظم البلديات. فولاية بومرداس التي تعد نموذجا وفضاء حيويا واسعا للاستثمار استهوت الكثير من المستثمرين -وبالمناسبة أقدم دعوة إلى السيد رئيس الحكومة لزيارة هذه الولاية للوقوف على القدرات الكبيرة التي تملكها سياحيا وفلاحيا وصناعيا- ولكن كل مشاريعها معطلة بسبب ضعف التمويل، مما أفضى إلى تفشي البطالة في أوساط جل سكان الولاية، وهي تقع على مشارف كيلومترات فقط من العاصمة.

سيدي الرئيس،

يمكننا تحقيق الكثير إذا حررنا المبادرات وقضينا على الاحتكار.

لقد استطعنا حل مشكل المواصلات عن طريق تشغيل الشباب -الذين أشكرهم على جميل صبرهم وحسن خلقهم، صبرهم على بيروقراطية الإدارات والبنوك التي تمنح أصحاب الجاه والمال عشرات الملايير وتحرم الشباب من بضعة ملايين- في ظرف صعب رغم مشاكل الطرق والجسور وغيرها..

فما الذي يمنع من حل مشكل السكن لو توفرت الإرادة عن طريق القروض المصغرة أو حتى التشغيل؟

التربية الوطنية: هي قوة دفع إيجابية من أجل الارتقاء، وهي تهدف إلى الكفاءة والجدية والتفوق وحب التنظيم

السادة وزراء الدولة،
الإخوة الوزراء،
زملائي وزميلاتي،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الأخ رئيس الحكومة المحترم، إن البرنامج الذي تقدمتم به برنامج طموح وجريء، يندرج في إطار التجدد الوطني، والمعالم واضحة.

وأعتقد أن الصراحة المطلقة سادت هذا البرنامج خاصة في الجانب الاجتماعي والاقتصادي. لكن هذا لا يعفيكم، الأخ الرئيس الكريم، من التكفل بالجانب الاجتماعي - وأنتم نابعون من مدرسة الشعب وابن الشعب - مع منح الأولوية لتشريع يضمن عدالة وتغطية اجتماعيتين وتوزيعا عادلا للدخل الوطني. وأعتقد أن الطاقم الحكومي هو الآخر نابع من مجتمع يسوده العدل الاجتماعي، الأمر الذي يجعلنا نطمئن ولا نخاف على مستقبل العدالة الاجتماعية في بلادنا. كذلك تجعلنا النقاشات المثمرة التي سادت المجلس نطمئن أكثر فأكثر. لذا، الأخ الرئيس المحترم، أنتم مطالبون أكثر من غيركم بتجسيد مبدأ التضامن الوطني، هذا المبدأ النبيل الذي ساد طيلة هذه المدة في الجزائر، والذي حاولت كل الحكومات المتعاقبة تجسيده خاصة في ظل الوضع الاجتماعي الحالي الخطير والمتدهور، متمنيا لكم ولطاقمكم الحكومي كل القدرة والكفاءة.

أما الآن، الأخ الرئيس، فسأتطرق إلى مسألة التهيئة الإقليمية. فالمدن الكبرى - كما تعلمون - تكتظ بالسكان، وأصبح تسبيرها في الجزائر مشكلا من المشاكل العويصة التي تجابهها حاليا المجالس المحلية رغم التناقضات التي تعيشها.

لذلك، أرجو من الأخ رئيس الحكومة أن يجد تصورا يجعل المدن الكبرى محمية من الجانب القانوني ومن الاجتهادات المفرطة في جوانب متعددة وعديدة، خاصة وأنتم على علم بما حدث للعقار الوطني.

الحضاري في العصر الحديث، مركز عالمي للترجمة يشيّد بأحدث وسائل الطباعة والنشر والإخراج ويزود بكفاءات كبيرة تترجم علوم العصر وتطوره.

سيدي الرئيس، ما حكم المساس بعقيدة الشعب الجزائري وقناعاته من قبل أقلية إعلامية، لا تحتكم إلى سلطة الضمير والأخلاق المهنية، والأعراف الدولية والإنسانية، فتعبث كما تشاء "بالكاريكاتور" والتعليقات السخيفة المستهترّة، التي تمس مشاعر جمهور المسلمين؟

فالدولة ليست مسرحا "للوبيات" المتصارعة على مستوى مؤسسات البلاد.

هذا وستشهد مهمة الدبلوماسية اليوم، وهي وريثة أديبات الحركة الوطنية وروح أول نوفمبر، مزيدا من الحيوية والنجاح، إن شاء الله، لأنها تحتاج إلى كفاءات وطنية نزيهة، مشهود لها بالكفاءة وبالدفاء عن مصالح البلاد.

سيدي الرئيس، تقنات كثير من الأسر وأطفال المدارس من لقيمات يجمعونها من هنا وهناك. وهنا لا ينفع الحديث عن العزة والكرامة والوطنية في ظل الفقر المدقع، لأن مثل هذا الكلام يغدو عبثا لا يعيره المحروم والجائع والفقير أدنى اهتمام. فلا بد من الاهتمام العاجل بهذه الفئات.

سيدي الرئيس، أنتم سيدي رئيس الحكومة، رجل متشبع بالقانون. لذلك نود أن نعمل معكم ليكون الشعب يقظا وحريصا على حقوقه...

الرئيس: شكرا السيد علي هاشمي، وأحيل الكلمة إلى السيد مصطفى مزوزي.

السيد مصطفى مزوزي: شكرا الأخ الرئيس.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

أويحي محتاج إليه - أمام المؤسسات الأجنبية وأمام التحديات الموجودة.

تحيا الجزائر والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الرئيس: أشكر السيد مصطفى مزوزي، وأحيل الكلمة إلى السيد التهامي فرطاس.

السيد التهامي فرطاس: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أود في البداية أن أتقدم بتهاني الخالصة إلى السيد رئيس الحكومة وطاقمه الحكومي الذي جاء والجزائر تشهد نموا في جميع النواحي والأصعدة، وكيف لا؟

أولا: والسوق البترولية تعيش انتعاشا لم تشهده منذ ما يقرب من عشر سنوات.

ثانيا: استعادة الجزائر مكانتها في الساحة الدولية وذلك بفضل النضال الحثيث للطبقة السياسية وعلى رأسها السيد رئيس الجمهورية.

ثالثا: سياسة الوثام المدني والتي أعادت الطمأنينة إلى النفوس. ولاغرو أن يتصدر برنامج رئيس الحكومة في صفحاته الأولى مسعى الوثام المدني الذي رغم النتائج المحققة، ما يزال يفتقر إلى الكثير من التفعيل.

إن الجزائر التي كانت كريمة مع أبنائها إلى حد السخاء، ما تزال مدعوة إلى إلغاء المرسوم المشؤوم رقم 93-54، وذلك بإعادة العمال المفصولين بسبب آرائهم السياسية إلى مناصب عملهم واستعادتهم حقوقهم السياسية والمدنية.

الأخ الرئيس المحترم، بالنسبة إلى السكن الاجتماعي بالمفهوم الحالي والذي يقدر مبلغ كرائه بـ 2500 دج شهريا للأسرة الجزائرية، أتساءل عما إذا كان هناك تصور في إطار الصندوق الوطني للتضامن، يغطي جزءا من هذا المبلغ على الأقل بالنسبة إلى ذوي الدخل المحدود. هذا وأطرح مشكلا آخر يتعلق بعدم صيانة هذه السكنات الاجتماعية تماما.

وعن قضية المجاهدين، بادر الأخ الوزير المحترم بمبادرات طيبة في إطار التقليل المفرط في أداء واجب المجتمع نحو هذه الشريحة. لكن أطلب من الأخ وزير المجاهدين الذي يبدو متفقا معي وكذا الأخ الرئيس بما أنه ينتمي إلى أسرة طيبة وأسرة مجاهدين، أن يصفوا صفوفنا يرحم الله والديهم، ولوجه الله.

نحن الآن في هذا المجلس المشكل من سبعة أحزاب وراء رئيس الجمهورية ووراء السيد رئيس الحكومة، ولل بعض منها أعضاء في الحكومة.

وليسمح لي السيد الأمين العام لحزب التجمع الوطني الديمقراطي "أحمد أويحي" الذي أحترمه كثيرا، حيث الجلوس بجانبه يدل على أن الحكومة متماسكة، في قول إننا نود أن نتجاوز مثل هذه المزايدات. فوداعا يا "سانت اجيديو" ونحن لم نعط أبدا مفتاح الجزائر (تصفيق) وإذا كنتم تريدون أن نحكي التاريخ، فسنحكيه، ولدينا ما نقول في هذا الشأن. كما أعتقد أننا في تعايش وتحالف سياسيين مثلما يقول المثل الشعبي الذي أوجهه إلى إخواني في حزب التجمع الوطني الديمقراطي: "خوك، خوك لا يغرك صاحبك".

هذا وأطلب من الذين كانوا يشتموننا في السابق والذين صرحوا بتصريحات جهنمية سنتي 1989 و 1991 في حق رئيس الجمهورية، أن ينضموا إلى صفوفنا من أجل بناء الجزائر التي هي في حاجة ماسة إلى توحيد أبنائها. حقيقة توجد تحديات كبيرة وتحتاج الحكومة الحالية إلى دعم من المجلس الشعبي الوطني - كما كان السيد أحمد

سيدي رئيس الحكومة، ظلت السياسات الاجتماعية المنتهجة من قبل الحكومات السابقة ولعقود طويلة، عقيمة الجدوى. لذا بات لزاما على الحكومة أن تعطي الإصلاحات الاقتصادية بعدها الاجتماعي، خاصة إذا علمنا أن نسبة 40٪ من تعداد السكان تعيش دون عتبة الفقر، وهو رقم مخيف، أي أن 12 مليون نسمة يعيشون غدا ضبابيا وغير مضمون، وهو وضع خلفته سياسة اللامبالاة والتهميش وعدم نزاهة العديد من المسؤولين، مما يتوجب الإسراع في رد الاعتبار إلى هذه الشريحة، خاصة وأن أسعار البترول فاقت كل التوقعات.

والسؤال المطروح هو: ما هو نصيب هذه الطبقة من هذه العائدات؟

وللعلم، وصلت عائدات البترول في غضون السداسي الأول من سنة 2000 إلى 20 مليار دولار. ولا شك أن هذا المبلغ سيتضاعف خلال سنة إلى 40 مليار دولار. والسؤال الذي يطرح نفسه بالحاح هو: كم هو المبلغ الذي سيخصص لخدمة الدين العمومي؟ وما هو المبلغ المخصص لتأدية خدمات الديون؟

إن أرتالا من المواطنين الذين يقطنون المفاوز والأرياف وسفوح الجبال، أصبحوا يفتقدون إلى أدنى درجات الحياة الكريمة من غاز وكهرباء وماء ولباس. وكل هذا الوضع أفرز مظاهر مزرية كالتسول والتفكك الأسري، إلى جانب انتشار ظاهرة الانتحار وعودة الأمراض المزمنة.

إن السيد رئيس الحكومة، الذي أهمه أمر مدرسة لم تنجز جدرانها، سيقف مندهشا أمام أحد القرى النائية ببلدية واد سكاف (ولاية ميللة) وهي قرية أولاد عرامة التي تحاصرها المحاجر من كل مكان، وينعدم فيها الماء إلا من نبع صغير لا يكاد يروي سكانها البالغ عددهم 2000 نسمة.

إنه وللمرة الأخيرة، لا بد أن نستخلص الدروس ونحاول متضامنين الخروج من هذا المطب، وإلا ستطاننا نقمة الأجيال والتاريخ.

ما أجمل أن يأتي على لسان رئيس الحكومة وبعظمة لسانه أنه مستعد للحوار وقبول الرأي والرأي المقابل.

فهذا الكلام جميل، ولكن المتتبع لظروف الواقع على المستوى المحلي بشكل خاص، يلاحظ وجود مضايقة مقصودة من قبل العديد من الذين عشعش في أدمغتهم بأن هذه المعارضة ما هي إلا "ديكورا" تغطي به الدولة وجهها الكالح، والدليل على ذلك:

أولا: حرمان العديد من الأحزاب المعارضة من المقرات التي تعد المحضن الذي تتشكل فيه الخامات التي ترعى مصالح الشعب.

ثانيا: التعامل بمكيالين؛ فهذا منتخب يحظى بالتعامل ويستقبل بالأحضان، وذلك يحرم، لأنه من المعارضة التي تززع الكثير من المسؤولين. والطلب الذي نتوجه به إلى السيد رئيس الحكومة هو أن تعتبر الدولة الأحزاب المعارضة شركاء فعليين، لأن من دونهم لا نستطيع أن نقفز إلى التفوق المنشود. وإنما نذكر حالات التزوير التي سادت الانتخابات. وخير ما يقال عنا إننا نجحنا بأصوات نظيفة لا "مفبركة"، أم أن الكثير يخاف أن تزداد شعبية منتخب المعارضة؟

المنظومة التربوية: لا يتأتى إصلاح المنظومة التربوية إلا بإصلاح شامل يتضمن الحلقات الأساسية للعملية التعليمية من معلم ومتعلم وبرنامج. وهذه المعادلة الثلاثية يعد المعلم من أقوى حلقاتها، إذ دونه يعتبر كل إصلاح نوعا من العبث، يصير إلى هذا الإهمال والنسيان لأنه هو الذي يفتق المواهب ويصقل العقول. ولكي ينهض هذا القطاع الحيوي، لا بد من التركيز على ما يأتي:

- 1 - الاهتمام بظروف المعلم المادية والاجتماعية.
- 2 - التقليل من الحجم الساعي في جميع المستويات.
- 3 - تهذيب البرامج الحالية تباديا للحشو والإطناب.
- 4 - إلغاء العمل بنظام الاستخلاف والذي انعكس سلبا على مردود التلاميذ وذلك بإدماج المستخلفين الحاليين بإحداث مناصب مالية جديدة.

أولاً: في استثمار يضمن إنتاجاً دائماً، ويحدث الثروة التي تدفع النمو الاقتصادي وتوفر مناصب الشغل.

ثانياً: تخصيص نسبة من هذا الفائض لتسديد خدمة الديون الخارجية التي تثقل عاتق الدولة، وترهن مستقبلها في حالة انخفاض أسعار النفط قبل التخفيف من هذه الديون.

ثالثاً: الشروع في إصلاح القطاع المصرفي والمالي وتطهيره والذي يبقى عائقاً للاستثمار والنمو الاقتصادي.

رابعاً: عوض التفكير في خوصصة القطاع العمومي، فإنه من الأرجح أن يتم تطهير المؤسسات الاقتصادية وإصلاح نمط تسييرها، باعتبارها الضمان الأكبر للاقتصاد الوطني، حيث برهنت على ذلك بتكوينها لكل الإطارات التقنية والمسيرة للقطاع الخاص حالياً، وصمدت طيلة هذه السنين العجاف بتوفيرها عدداً أكبر من مناصب الشغل محافظة بذلك على التماسك الاجتماعي.

ولنقارن ذلك بوضع دول جنوب شرق آسيا عندما انخفضت عملتها سنتي 1997 و 1998، فسحب المستثمرون رؤوس أموالهم بين عشية وضحاها معمقين بذلك آثار الأزمة وانهايار الاقتصاد. ويرجع جل الملاحظين ذلك إلى عدم وجود قطاع عمومي اقتصادي وبنكي.

ولننظر كذلك كيف تعاملت الحكومات الفرنسية اشتراكية كانت أم ليبرالية مع قضية الخوصصة، إذ اكتفت بفتح رأس المال "France Telecom" بنسبة 20٪، وخصصت الأسهم للمدخرين الفرنسيين دون سواهم.

أما EDF و GDF و SNCF وغيرها من المؤسسات العمومية ذات الأهمية الإستراتيجية، فلم تطلها الخوصصة.

سيدي الرئيس،
سيدي رئيس الحكومة.

قطاع العدالة: يحتاج قطاع العدالة في أوضاعه الحالية إلى الكثير من الإصلاحات منها تحديث المنظومة التشريعية حسب الاحتياجات اليومية للمواطن، مع الأخذ بعين الاعتبار ظروف...

الرئيس: شكراً للسيد التهامي فرطاس.

السيد عبد الحميد أوصيف تقدم بتدخل مكتوب سوف يمكن منه السيد رئيس الحكومة.

وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الرزاق دحدوح.

السيد عبد الرزاق دحدوح: شكراً سيدي الرئيس.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء ومستشاريهم،

زميلاتي، زملائي النواب،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله.

سيدي رئيس الحكومة، أهنتكم على الثقة التي وضعها فيكم رئيس الجمهورية، خاصة وأنكم كنتم دائماً موضع ثقة كل من عرفكم وعمل معكم. وهذا في حد ذاته ما يبعث على التفاؤل ويشر بتفاعل إيجابي بين الهيئتين التشريعية والتنفيذية.

وستجدوننا على استعداد دائم للحوار وإبداء الرأي والشورى.

سيدي الرئيس،

سيدي رئيس الحكومة، إن السؤال الذي يطرح بالحاح هذه الأيام هو: كيف ستوظف الحكومة الفائض من العملة الصعبة من عائدات البترول؟ ونطمح ألا نخطئ الطريق إلى النمو الاقتصادي، لأنها فرصتنا الأخيرة. والأرجح أن يستعمل هذا الفائض:

سيدي الرئيس،
سيدي رئيس الحكومة.

نحن في جبهة التحرير الوطني نركز دائما على الجانب الاجتماعي، ونؤمن أنه لا نجاعة اقتصادية دون تلبية المطالب الاجتماعية. وإذا تمعنا في العمق التاريخي للأمم، نجد أن التضامن الاجتماعي كان دوما عمادنا، والدولة الجزائرية ديمقراطية اجتماعية منذ نشأتها.

واليوم، إذ نبني حاضرنا ومستقبلنا، علينا أن نراعي هذه القيم التي نشأت وترعرعت عليها أمتنا.

سيدي رئيس الحكومة،
السادة الوزراء.

اليوم وقد أبدتكم استعدادكم للحوار والعمل بكل شفافية، فإنكم ستجدوننا، إن شاء الله، من الموضوعيين البراعماتيين آملين لكم النجاح في مهمتكم النبيلة، لأن نجاحكم نجاح لنا، ومصداقية مؤسسات الدولة مسؤولية الجميع.
والله ولي التوفيق.
والسلام عليكم ورحمة الله.

الرئيس: شكرا للسيد عبد الرزاق دحدوح، وأحيل الكلمة إلى السيد قاسي رجدال.

السيد قاسي رجدال: شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس،
أيتها السيدات، أيها السادة،
السلام عليكم.

السيد الرئيس،
للمرة الخامسة في ثلاث سنوات من حياة هذا المجلس، يدعى النواب لدراسة برنامج حكومة. خمس حكومات في ظرف ثلاث سنوات. وهذا يبين لنا عدم استمرارية تسيير شؤون الدولة، ويؤكد لنا فشل سياسة رئيس الجمهورية

يعتبر سوء تسيير بعض المؤسسات العمومية وهاجس الخصوصية أو الغلق كابوسا نأمل أن نستيقظ منه في أقرب وقت، حيث يعاني عمال مؤسسة الحجار للحديد والصلب يوميا كابوس الغلق أو الخصوصية، وتعاني معهم الآلاف من العائلات. وقد تشكل هذه الاحتمالات كارثة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. فعلاوة على خطر ضياع الآلاف من مناصب الشغل المرتبطة مباشرة بصناعة الحديد والصلب، فإنها ستتسبب في فقدان عشرات الآلاف من مناصب الشغل غير المباشرة وتكون انعكاساتها مأساوية على التماسك الاجتماعي والنمو الاقتصادي. كل هذه الاستنتاجات تجعلنا نساند ونثمن ما ورد في برنامج رئيس الجمهورية من دعم للقطاع العمومي وتشجيع للاستثمار الخاص.

سيدي الرئيس.

سيدي رئيس الحكومة.

نسجل بارتياح، وبعد طول انتظار، نية الحكومة في مراجعة القانون رقم 05/85 المتعلق بحماية الصحة وترقيتها، وكذا تكييف الإطار التنظيمي. ونلفت انتباهها إلى ضرورة الربط الواقعي بين الخدمات الصحية والضمان الاجتماعي خاصة في مجال التعويضات. كذلك نلح على ضرورة التنسيق الوثيق بين مختلف القطاعات كالسكن والتعمير والتجارة والنقل ومصالح البلدية التي لها تأثير مباشر على صحة السكان، لأن كل خلل أو تهاون في هذه القطاعات ينعكس سلبا على صحة السكان، ويكلف الخزينة العمومية والقطاع مصاريف من الممكن بل من الواجب تفاديها.

وماتزال في الذاكرة الإصابة بمرض الانسمام بالبخص "Botulisme" الذي تسبب فيه "الكاشير" الملوث بولاية سطيف وولايات أخرى بالشرق الجزائري.

وتستوقفنا في كل مرة الأوبئة والأمراض المتنقلة عن طريق المياه لتذكرنا بأن المنظومة الصحية هي المرأة العاكسة لتهاون القطاعات الأخرى وخللها.

التربوية منكوبة، ووزير التربية نفسه وجه إشارة الخطر. وفي الوقت الذي تعرف الجزائر أحسن وضعية مالية، يحرم أولاد الشعب من حقهم الأساسي المتمثل في التعليم والتربية، دون نسيان تصريح وزير التعليم العالي في أن الجامعة الجزائرية هي جامعة هواة (une université d'amateurs)

أما بالنسبة إلى العدالة، فيصفها المواطنون بثلاث كلمات: الظلم، الرشوة، والحقرة. حيث أن الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج "محقورة"، أما سمعة أو صورة الجزائر في الخارج، فصراحة لم أر انقضا للمستثمرين أو السائحين الأجانب على أبواب الجزائر. هذا وتقتضي مكانة الجزائر وقوتها في مسرح الأمم ما يأتي:

- 1 - مصداقية المؤسسات في إطار دولة القانون.
- 2 - إشعاع وانتشار الثقافة والرياضة والتكنولوجيا، لأن الخطاب وحده لا يكفي في عصرنا هذا.

سيدي الرئيس، لم يأت برنامج الحكومة بأجوبة فعلية وملموسة عن كل هذه التساؤلات والانشغالات. فهو لم يشر تماما إلى الجانب السياسي للأزمة، ولم يعين أي هدف مرقم أو أية أولويات في المجال التقني، ولم يعط أي أمل للمواطن، بل مازلنا في النوايا والوعود.

إن عجز الحكومة مبرمج مسبقا، وفشلها متوقع، لأننا ما نزال في الارتباك السياسي، وما نزال نرفض تحديد الأسباب الحقيقية للأزمة والتي تعتبر، أولا وقبل كل شيء، أسبابا سياسية. علما أن الحكومة تعد وسيلة تسيير سياسة في إطار مشروع مجتمع واضح دون إهمال أو غموض، حكومة مشكلة من رجال أصحاب توجهات سياسية متناقضة، لم تختف للنزاعات المذهبية رأينا تعرض لجنة إصلاح التربية إلى تيارات إيديولوجية، كما رأينا إمضاء وزير الخارجية الحالي اتفاقية "سانت إيجيديو" التي رفضتها الدولة والأحزاب شكلا ومضمونا، هذا الوزير الذي شكل جبهة ضد مبادرة رئيس الجمهورية.

وسياسة الحصص النسبية. ولا تختلف هذه الحكومة عن الحكومات السابقة إلا من جانب واحد ألا وهو تدعيمها من قبل بعض الوزراء المعروفين بمواقفهم وتوجهاتهم السياسية غير العصرية.

ونظرا إلى هذه الوضعية، فالسؤال الأول الذي يطرحه جميع النواب هو: لماذا كل هذه الإيماءات منذ ثلاثة أيام وكلنا نعرف أن هذه الحكومة شكلية ولا يمكن النواب متابعتها أو مراقبتها، لأن كل الصلاحيات، نزعت منهم والدليل على ذلك أن الحكومات تتوالى دون أن تقدم حصيلة أشغالها للبرلمان؟

لماذا كل هذه الإيماءات بعد أن ألزم رئيس الجمهورية استقامة الأحزاب السياسية، وتسبب في فقدان مصداقية المؤسسات، فأصبح يحكم وحده وبلا شريك؟

إننا بعيدون كل البعد عن ركائز الديمقراطية وأسسها، وعن دولة الحق التي تقتضي الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

هذه الحكومة ما هي إلا حكومة انتقالية أخرى، وهذا البرنامج ما هو إلا كتابات ونوايا. في الحقيقة لا يوجد أي شيء ملموس لتحسين معيشة المواطن، أو لحل الأزمة.

وللأسف الشديد، تزداد الحالة المزرية التي يتخبط فيها المواطن انهيارا في الوقت الذي تسجل الجزائر تحسنا ممتازا في الإيرادات.

السيد الرئيس، إن الوضع متفجر والدولة الجزائرية غير قادرة على ضمان الحد الأدنى لأولادها.

المنظومة الصحية مشؤومة، الفوضى في النقل، المنظومة

السيد عمار عراب: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

إخواني، أخواتي النواب،

أيها الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سيدي رئيس الحكومة،

من المحاور الهامة التي وردت في برنامجكم، محور الوثام المدني. والآليات التي وردت فيه، لو استطعتم تجسيدها في الميدان، لكنت كفيلة بتحقيق ما يصبو إليه كل مواطن جزائري في تحقيق دولة الحق والقانون، إلا أننا مع ذلك نحيد لو سارعتم باتخاذ جملة من الإجراءات نراها ضرورية، لأنها مكتملة لمسعى الوثام المدني، أهمها:

1 - توسيع قانون الوثام المدني ليشمل شرائح اجتماعية أخرى كانت هي أيضا ضحية المأساة الوطنية التي أمت ببلادنا في السنوات الأخيرة. وأقصد بذلك أولئك المفصولين من مناصب عملهم ظلما وتعسفا تحت طائلة ذلك المرسوم المشؤوم رقم 93-54. أناشذكم السيد رئيس الحكومة أن تسارعوا إلى إلغاء ذلك المرسوم حتى تعود البسمة إلى الشفاه وتكتمل الفرحة بذلك.

2- يبقى هذا الوثام ناقصا ما لم يوضع حد لتلك القرارات والمراسيم المستفزة لمشاعر هذه الأمة، مثل قرار منع استعمال المرأة الجزائرية الخمار أو حتى الوشاح في الصورة الشمسية الخاصة ببطاقة التعريف الوطنية أو غيرها.

سيدي الرئيس، أيعقل أن تمنح دولة أوروبية - وهي دولة السويد- المواطنة السويدية المسلمة حق استعمال الخمار أو الوشاح في الصورة الشمسية - وقد تم ذلك قبل

"سيدي الرئيس، إن الغموض السياسي والشعبوية والديماغوجية والتردد والخطابات التقريبية والمتناقضة في أغلب الأحيان ورفض تعريف الأسباب الحقيقية للأزمة والتواطؤ مع الأصولية وفقدان المصداقية وعدم الاستقرار السياسي...."

(ترجمة من الفرنسية)

الرئيس: شكرا للسيد رجدال. أظن أن هذه هي المرة الثانية التي تحاول فيها أن تقلل من احترامك لزملائك، أنت تعرف القانون جيدا، كما تتقن اللغة العربية جيدا، فرجاء التقيد بالقانون.

... رجاء، رجاء، تسامحنا مع الذي يجد صعوبة في التعبير باللغة العربية. فمثلا يستعمل جملة باللغة الأجنبية ثم يعود إلى استعمال اللغة العربية. ولكن أن يلقي كل تدخله باللغة الأجنبية، فأظن أنك تعرف القانون وتسعى إلى احترامه، ونود أن تحترمه.

السيد قاسي رجدال (يوصل): سيدي الرئيس، إذن فليطبق القانون على كل النواب.

سيدي الرئيس، إن الغموض السياسي، والشعبوية والديماغوجية، والترددات، والخطابات التقريبية والمتناقضة في أغلب الأحيان، ورفض تعريف الأسباب الحقيقية للأزمة، والتلوين مع الأصولية، وفقدان مصداقية المؤسسات وعدم الاستقرار السياسي، كل هذه العوامل لا تطمئن المستثمر الوطني ولا الأجنبي ولا حتى المواطن. فالوضعية خطيرة جدا، وحل الأزمة هو حل سياسي، ويتحقق في إطار مشروع مجتمع جمهوري وعصراني، ومسؤولية الجمهوريين هي العمل من أجل إقصاء هذا الانحراف الذي تعيشه البلاد، وانتهاج الجزائر مسيرة العصرية والتقدم "ميرسي".

الرئيس: طيب، عندما تكون الكلمة جميلة ومجاملة، لا تهم اللغة التي تستعمل بها... (تصفيق).

شكرا للسيد قاسي رجدال، وأحيل الكلمة إلى السيد عمار عراب.

الأمة، وذلك من خلال إجراء عملية تطهير واسعة على كل المستويات وفي كل القطاعات مع تسليط أقصى العقوبات على كل من تسول له نفسه تعاطي مثل هذا الفساد.

السيد رئيس الحكومة، لن تسود دولة القانون إلا من خلال محاربة ظاهرة التهرب الجبائي، والتحايل المستمر والمتزايد على دفع الضرائب، حيث يكاد يصبح المستأجرون هم وحدهم الذين يستوفون دفع الضرائب، لأنه يتم قطعها من المنبع. ولكن غيرهم من العاملين في النشاط الاقتصادي، وخاصة في القطاع التجاري، لا يكادون يدفعون من الضرائب المستحقة إلا نسبة صغيرة جدا، خاصة منهم المشكلون للمافيا المالية.

السيد رئيس الحكومة، لن تسود دولة القانون إلا من خلال إخضاع التجارة الخارجية للرقابة الصارمة من قبل الدولة حتى تتحكم في الواردات، إذ لا بد من التقشف في استعمال العملة الصعبة من خلال التخلي نهائيا عن تمويل الواردات غير الضرورية سواء ما تعلق بالاستهلاك المحلي كالتي غزت أسواقنا خلال هذه السنوات الأخيرة، أو التي تعتبر من الكماليات، أو تلك المنتجة محليا مثل الطماطم والبطاطا وغيرها. وأتمنى في هذا المجال ألا يتكرر ما حدث في الأعوام الأخيرة خاصة بولاية عنابة مثل استيراد البطاطا في وقت جني البطاطا، أو استيراد عصير الطماطم المركز في وقت جني الطماطم، مما دفع بالفلاحين إلى رمي محصولهم الزراعي في الوديان أو بيعه بأبخس الأثمان، فيجب التمييز بين ما هو ضروري للاستهلاك العائلي في الصحة والتغذية وغير ذلك، وبين ما هو كمالي.

السيد رئيس الحكومة، يعيش قطاع التجارة الخارجية فوضى عارمة، حيث يستنزف مبالغ مالية هامة من العملة الصعبة، ومع ذلك لم يحقق ما كان مرجوا منه، بل ساهم إلى حد كبير، وفي كثير من الأحيان، في تحطيم المنتج الوطني، مما أدى إلى غلق العديد من المؤسسات العمومية وطرد آلاف العمال، مما يحتم على سيادتكم الإسراع في تنظيم هذا القطاع...

أشهر- بينما يصادر هذا الحق لدى المواطنة الجزائرية في دولة جزائرية ينص دستورها صراحة على أن " الإسلام دين الدولة "؟!

سيدي الرئيس، هل يعقل أن يمنع استعمال المكبر الصوتي خارج المسجد يوم الجمعة وفي شهر رمضان أو حتى في صبيحة يوم العيد كما هو الشأن في ولاية عنابة، بدعوى عدم إزعاج السكان، بينما يسمح باستعماله وبصورة مستفزة جدا في الأعراس والحفلات الرسمية وغير الرسمية والماجنة أيضا، لأنها تدعو صراحة للمجون والفساد الأخلاقي ؟

سيدي الرئيس، وإذ نكرر طرح هذا الانشغال، فلأننا نريد أن نؤكد، ولأننا نستنكر مثل هذه الممارسات.

وعلى هذا الأساس، نرجو من سيادتكم أن تتدخلوا لوضع حد لمثل هذه القرارات الاستفزازية وغير المسؤولة والتي تتعارض مع المسعى العام للوثام المدني الذي جاء به برنامجكم.

سيدي رئيس الحكومة، تبقى دولة القانون التي تحدث عنها برنامجكم والتي تسعون لتكريسها، رهانا صعبا نتيجة الفساد الكبير الذي استفحل في مختلف القطاعات ورغم هذا كله، يبقى الأمل قائما إذا تضافرت الجهود، وصدقت النية، وتوفرت جملة من العوامل ولن يتأتى ذلك إلا من خلال اتخاذ جملة من الإجراءات أراها مستعجلة، أهمها ما يأتي :

1- محاربة ظاهرة الرشوة، هذه الظاهرة السيئة التي تفشت بشكل رهيب في أوساط المجتمع حتى باتت تشكل قاعدة عامة في كل المعاملات، خاصة في المستوى المحلي. وأكد أجزم أن كل المشاريع المحلية المنجزة هي صفقات مشبوهة، لأنها لا تكاد تخلو من رشاي أهدرت بها الأموال العمومية، وضاعت معها مصالح الأمة، وتعطلت بفعلها التنمية المحلية. وعليه، أصبحت محاربة هذه الظاهرة ضرورة حتمية، بل وفريضة شرعية يفرضها الواجب الوطني المتمثل في حماية مصالح

-بناء دولة قوية خالية ممن يعلو على القانون، كما صرحتم بذلك سيدي الرئيس.

ثم إن تجسيد هذه المبادئ ميدانيا، قد يزيد من التحام الشعب بدولته وتعزيز الثقة وتدعيمها بينهما.

2- إضافة إلى عصرنه الإدارة العمومية وترشيدها ورد الاعتبار إليها، ورد إجراء هام في مشروع برنامج الحكومة يتمثل في فتح سبل الطعن والشكاوى أمام المواطنين. هذا الإجراء سوف يدعم الرقابة الشعبية، وقد تكون نتائجه إيجابية إذا ما التزمت الحكومة والهيئات المحلية والولائية والوطنية بتطبيقه ميدانيا.

أما في مجال تعزيز تكوين أعوان المصالح البلدية، فإننا نرى ضرورة منح الأولوية للبلديات الريفية مع تزويدها بالإطارات الكفأة لمرحلة أولى، وذلك لتنفيذ سياسات الدولة في مجال التنمية المحلية.

ثالثا: الفلاحة: حتى نضمن النجاح لبرنامج التنمية الفلاحية، وهو برنامج طموح، يجب ربط التنمية الفلاحية بالتنمية الريفية. وعليه، فعلى الحكومة وفي إطار التنمية الشاملة أن تولي عناية خاصة بالريف قصد توفير شروط الحياة فيه من مدارس وطرق، ومراكز صحية، وكهرباء ريفية، ومياه صالحة للشرب، وخدمات بريدية لتثبيت سكان الريف وربطهم بالأرض. ومثال ذلك ولاية سطيف التي تفتقر أغلب بلدياتها إلى أبسط مستلزمات المعيشة. ونرجو من سيادة الرئيس، أن يأخذ بعين الاعتبار هذا الانشغال عند تحديد الغلاف المالي للمخططات البلدية.

رابعا: المالية العمومية: يجب وضع سياسة مالية واضحة وفعالة تتماشى والتحول الاقتصادي والاجتماعية التي تعرفها البلاد، وكذا العمل على تحقيق أهدافها المتمثلة في:

1- تحقيق العدالة الاجتماعية، أي إعادة توزيع الدخل

الرئيس: شكرا للسيد عمار، وأحيل الكلمة إلى السيد سليم علوني.

السيد سليم علوني: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيد رئيس الحكومة،
السادة أعضاء الحكومة،
السيدات والسادة الصحفيين،
زميلاتي، زملائي النواب.

نهنيء في البداية السيد علي بن فليس على الثقة التي منحها إياه رئيس الجمهورية لرئاسة الحكومة وكذا طاقم حكومته.

كما أننا نشجع ونؤيد وندعم الحكومة على تطبيق برنامجها الذي نعتقد أنها أعدته بعد تقسيم موضوعي لأوضاع البلاد السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وأول ما نسجله من خلال هذا التقييم، أن البلاد ما زالت تعرف أزمة خانقة متعددة الجوانب، تحتاج إلى إجراءات علاجية ملموسة في المديين القصير والمتوسط.

ثانيا: إن أغلب انشغالات المجتمع، وهي عديدة ومتنوعة، نجد الإجابة عنها في مشروع هذا البرنامج، إلا أنه يجب إبداء الرأي في بعض محاوره ومنها:

1- تدعيم الوثام المدني وتعزيز دولة القانون:

- إننا ندعم هذا المسعى، لأنه يشكل مطلباً أساسياً للشعب الجزائري، وكذا من أجل تحقيق الأمن والاستقرار الاجتماعي.

- بناء دولة الحق والعدل.

- المساواة بين الناس أمام القانون.

- حماية ممتلكات الشعب ومحاربة الرشوة والسرقة والغش الجبائي والفساد بشتى أنواعه.

التحديات العلمية، وتلبية احتياجات العصر، يجب اتخاذ بعض الإجراءات منها :

1- تحسين مستوى معيشة المعلم والأستاذ عن طريق الزيادة في الأجور، وتوفير السكن اللائق.

2- توفير الوسائل الضرورية للتعليم ومنح عناية خاصة لترقية البرامج الدراسية وتطويرها.

3- تشجيع البحث العلمي الجاد والمنتج.

سيادة الرئيس، في الأخير، نتمنى التوفيق للحكومة في تطبيق برنامجها. بيد أننا نعتقد أن الحكومة ليست وحدها مسؤولة عن تنفيذ البرنامج، بل يجب أن يساهم الجميع، كل في حدود صلاحياته وإمكاناته، في تطبيق البرنامج الذي نتمنى أن يخفف مستقبلا من آلام الشعب ومعاناته، والسلام عليكم.

الرئيس: شكرا. لقد ذكرني السيد سليم علوني، وهو يتكلم عن قطاع التربية، بمقولة " وذوي القربى أولى بالمعروف "... بارك الله فيك، وشكرا لوفائك لأسرة التعليم.

وأحيل الكلمة الآن إلى السيد محمد سطوش.

السيد محمد سطوش: سيدي الرئيس،

أيها السادة، أيتها السيدات،

السلام عليكم.

لقد أتاحت لنا الفرصة لمعرفة السيد رئيس الحكومة الجديد الذي يتمتع بكفاءات مهنية وخصال حميدة. وعلى هذا الأساس، نحن متأكدون من أن أغلبية أعضاء حكومته تحركهم الرغبة في خدمة هذا الوطن، بل ليس لدينا أي شك في إرادة الحكومة إخراج الجزائر من أزمتها المتعددة.

الوطني توزيعا عادلا بين شرائح المجتمع ولصالح الفئات المحرومة والفقيرة قصد رفع القدرة الشرائية لهذه الأخيرة، وذلك بزيادة الأجور وتقديم الإعانات الاجتماعية.

2- تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

3- وضع إجراءات مالية وتحفيزية لتشجيع القطاع الخاص الوطني والأجنبي لإقامة مشاريع جديدة وفي مناطق صناعية جديدة، وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وكذا الشراكة الأجنبية قصد النهوض بالاقتصاد الوطني، ورفع القدرة التنافسية للمنتوج الوطني على نحو يمكنه من مواجهة المنافسة المتوقعة من انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة.

خامسا : الصحة والسكان :

حقيقة لقد حان الوقت لتسطير سياسة صحية فعالة لرد الاعتبار إلى الخدمة العمومية في المجال الصحي، حيث نلاحظ أن الخدمات الصحية ضعيفة وقليلة ومنعدمة في بعض المناطق الريفية لأسباب متعددة منها :

- قلة الإمكانيات المادية والمالية، ونقص التأطير البشري.

- التهاون والإهمال في بعض القطاعات الصحية.

- عدم وجود مراقبة قانونية لنشاط القطاع الخاص في المجال الصحي من قبل الدولة.

سادسا : التربية والتعليم :

نشمن قرار رئيس الجمهورية المتعلق بمنحة التمدريس للأطفال المعوزين، ونتمنى أن يستفيدوا مستحقوها.

وبمناسبة الدخول المدرسي والجامعي، نحیی كل المعلمين والأساتذة، ونتمنى لهم سنة دراسية كلها جد واجتهاد وعمل ونجاح في سبيل بناء مجتمع المعرفة، بالرغم من المشاكل والصعوبات التي تواجههم ميدانيا.

ومن أجل بناء منظومة تربوية قادرة على مواجهة

الشغل أو السكن أو حتى التعبير صراحة عما يدور في فكره.

هذا ومن المستحيل في وضعنا الحالي، أن نفكر في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وفي كسب ثقة المستثمرين الأجانب.

إن شفافية الإصلاحات الجبائية ومحاربة المافيا واحترام الحريات والحقوق العامة والفردية، هي الشروط الأساسية الكفيلة بإرساء دولة جزائرية عصرية تضمن الأمان والاحترام المتبادل بين كل أبنائها مهما كانت انتماءاتهم الثقافية والفكرية. والسلام عليكم. (تصفيق) .

الرئيس: شكرا للسيد سطوش محمد، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد شاشو.

السيد محمد شاشو: بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس الحكومة والوفد المرافق له،
أيتها السيدات، أيها السادة،
السلام عليكم ورحمة الله.

بعد التهنئة والشكر، نجد أنفسنا مجددا مع برنامج حكومة جديدة قديمة متجددة، مما يوحي بأن أسباب الأزمة مستحكمة، استعصت على حكومة معينة. وسيبقى ذات الشأن، إن لم نتمكن من استيعاب الحقائق المجردة والمكونة لكل تضاريس المجتمع والدولة، كل هذه المكونات لا بد من التعامل معها بهدوء وروية بعيدا عن القفز عليها أو تجاهل بعضنا البعض، أو التسرع في معالجة ملفاتها. وإذا كان برنامج الحكومة الجديد يعكس صعوبة التحديات التي تجتازها الدولة، فإنه إلى جانب ذلك، يشير بوضوح إلى قدرة التكيف والمرونة وسرعة الإنسجام مع ما يكافئ هذه التحديات من مواقف تعبر بصدق عن قدرة الدولة على ضمان استمرار مؤسساتها المختلفة، هذه الدولة التي حددت مخاطر زوالها أو أسرها أو تقسيمها أو ضرب أهم ركائزها، إرادة خارجية شرسة تريد منعنا من الانطلاق في تحقيق

سيدي الرئيس، إن تقديم خامس برنامج لخامس حكومة في ظرف زمني قصير، لدليل على عمق وحدة الأزمة التي تعانيها البلاد، وتحمل آثارها السلبية الطبقات المحرومة في المجتمع.

ومن هذا المنطلق، يمكننا أن نطرح السؤال الآتي :

هل تكفي حسن نية الحكومة وكفاءة وزرائها من أجل التنفيذ الفعلي لكل ما ورد في برنامجها ؟

فإذا كنت أنا مشككا ومتحفظا من نجاح الطاقم الوزاري في أداء مهامه كما ينبغي، فإن الشعب الجزائري الذي فقد الأمل والثقة متأكد من فشلكم، ذلك أن الجميع يعلمون أن مصدر القرارات يكمن في أياد خفية هي التي تقرر مصير كل حكومة.

إنكم وعدتمونا كأسلافكم بإرساء قواعد الديمقراطية الحقيقية، غير أننا نشكك في ذلك، لأن التهجئات على الصحافة، وتعسف السلطة في تقليص الحريات الفردية، سواء تعلق الأمر بالصحافيين أم الفنانين أم الكتاب وكل الذين يحملون الأمل من أجل جزائر عصرية وعادلة ومفتوحة على الثقافات، يثبت عكس ذلك.

سيدي الرئيس، من المؤسف أن تتحدث حملتكم الانتخابية عن الشباب والمرأة وعن مشاكلهم، ونحن لم نلاحظ أي تمثيل فعلي لهذه الشرائح ضمن طاقم حكومتكم.

إن بناء دولة قوية، يتطلب أولا وقبل كل شيء، مكافحة الظلم وضمان حياد العدالة وتكافؤ الفرص دون أي تمييز جنسي أو جهوي، وكذا التوزيع العادل للثروات الوطنية، ومن ثم المحاربة الصارمة لظواهر الرشوة والمحاباة والمحسوبية وخاصة " الحفرة " .

لقد عاش الشعب الجزائري مأساة حقيقية استمرت لمدة طويلة، ولم تصاحبها إلا أحلام وآمال في العثور على

سيدي الرئيس،

إن عملية الإحصاء المتزايدة لكل من ساهم في الثورة المباركة بشكل أو بآخر، لهي مفخرة للدولة الجزائرية وخاصة وزارة المجاهدين، إذ يجب الاعتزاز والتنويه بهذا الإحصاء المتصاعد في كل المحافل الوطنية والدولية بالإضافة إلى العناية والاهتمام بهم ماديا ومعنويا.

سيدي الرئيس،

إنه لا يمكن أن تتحقق أية تنمية اقتصادية دون تنمية فلاحية. ولا يتحقق وئام مدني دون وئام فلاح مع أرضنا المعطاء. ولا يتحقق أي أمن دون أمن غذائي. ولا يمكن أن تكون لدينا فلاحية منتجة دون تخصيص المياه لها. وعلى هذا الأساس، يجب على الدولة حماية هذه الثروة التي تصب في البحر وتهيم في الصحراء والتي تقدر بعشرات الملايير من الأمتار المكعبة. كما يجب علينا اتخاذها كخيار استراتيجي يأتي في المقدمة من حيث الأولوية، خصوصا ونحن نشهد الخروج من الأزمة وتحقيق الإقلاع التنموي. ومنه، فإنني أقترح عليكم، سيدي الرئيس :

- أن تخصصوا جزءا من الفائض من الأموال العائدة من ارتفاع أسعار البترول لصالح بناء سدود كبيرة، لأنه من غير ذلك لا يمكن أن تتحقق أية تنمية فلاحية. وعلى سبيل المثال لا الحصر، يستحسن إحياء المشروع الضخم الذي سمي أثناء الاحتلال الفرنسي (M.A.O) أي مستغانم وأرزو ووهران، بإضافة ولايات أخرى، لأن بناء سد بمحادة مصب وادي الشلف بولاية مستغانم والذي تقدر طاقة استيعابه بمليار متر مكعب -حسب تقديرات المختصين في هذا المجال- يمكن أربع ولايات كبيرة وهي الشلف وغيليزان ومستغانم ووهران والمناطق الصناعية لأرزو من الماء الشروب والسقي والثروة السمكية التي تمثل هي الأخرى قطاعا استراتيجيا.

أرجو أن تأخذوا الموضوع بعين الاعتبار، وإذا شئتم أن تطلعوا على هذا المشروع الضخم، فبرمجوا زيارة إلى ولاية مستغانم.

خياراتنا الوطنية الأساسية والواجبة تجسيدها لمشروع الوثام المدني وتقوية الدولة بمختلف مؤسساتها، وإزالة كل أسباب الخوف والتوتر والحرمان والجوع والفاقة والتبعية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إنه لبرنامج طموح تنتظر عملية تجسيده على أرض الواقع إرادات وعزائم قوية لإطارات جزائرية كفأة، وهي موجودة والحمد لله . غير أن الواقع المتأزم الذي انعكس بظلاله القاتمة على رجال الدولة سواء على المستوى المركزي أو المحلي، فرض التهميش والبؤس والفاقة عليهم.

وكل ذلك، لا تنحصر سلبياته في تجسيد البرنامج والمقررات، بل تمس أيضا هيبة الدولة وجدارتها في الريادة والاستمرار. وعلى هذا الأساس، أقترح ما يأتي :

1- الاهتمام القانوني بإطارات الدولة من خلال سن قانون أساسي لمختلف الإطارات المركزية والمحلية.

2- حماية الإطار وتأمينه اجتماعيا بما يكفل له الاطمئنان على حاضره ومستقبله، ومستقبل أبنائه، خصوصا ما يتعلق بالسكن والأجرة والسيارة، ولا نتركه عرضة للمزايدات والبنزسة.

3- الحماية المعنوية لإطارات الدولة. فلا يؤخذ الإطار بشبهة ولا يتابع بناء على دعاية، ولكن تتم معالجة الملفات بشكل يحفظ كرامته ويصونه.

سيدي الرئيس، إنه لا يمكن أن تغفل الدولة عن واجباتها تجاه الأسرة الثورية بما يصون تاريخها المجيد الحافل بالبطولات والأمجاد، ويمنعها من التنكر لجهود جبارة بذلت، ودماء طاهرة زكية انسكبت على ربوع هذا الوطن الغالي. وعليه فإننا لا نقبل أن تمس كرامة المجاهد والشهيد وأراملهما وأبنائهما بسوء. وأخص بالذكر، ما تناولته الجرائد بخصوص مجاهدي ولاية مستغانم، حيث تعرضت الأسرة الثورية للإهانة والتشهير.

فنحن كمجلس، قدمنا طوال السنوات الثلاث، الجهد الكبير، والعطاء غير المنقوص بتفان كلما وضعنا في ظرف مميز، رغم حملات أولئك وهؤلاء للمساس بمصداقيتنا ونبل مهمتنا. فساد الرأي، والتمسك بالقناعات المفيدة، وعدم السقوط في حوارات متجارية يدفعنا لا محالة إلى النجاح.

فما حقق لشعبنا في ظل الائتلاف الحكومي، مكاسب سوف تظل عبر محطات شعبنا مرجعية تاريخية يفتخر بها، لأنها كانت جامعة للرؤى والأفكار ووحدت المناهج من أجل المصلحة الشعبية لا غير.

فالديمقراطية مكسب جاء بعد جهد جهيد، وبعد حصد أرواح الأبرياء والرضع والأمهات الحوامل، مكسب لا يحق لأي كان أن يمسه ورقة أو غصنا من شجرته. جميل أن تولد الأفكار والتوجهات الفكرية والإيديولوجية الواضحة التي لا تميل الميل كله إلى مذاهب وأطروحات سياسية جامدة لا روح فيها ولا حياة. ولكن الأجل منه أيضا أن نحمي هذه الحرية وأن تبقى سمة حضارية، لأنها الوسيلة الوحيدة لإتارة الطريق، ذلك أنه دون القلم الصادق والكلمة الصريحة والرأي الشجاع، لا يمكن أي مجتمع أن يرقى إلى التحضر والتمدن. ولعل ما سمعناه أمس واليوم في بعض الخطابات التي مست شخصية الرئيس وحكمه ونشاطه الرئاسي، والتلفزة تنقل عبر المباشر انتقاداتهم، لهو أسمى درجات الديمقراطية في نظري. كما يجب أن يفهم هؤلاء الذين كانوا عبر السنوات المظلمة حينما كان الشعب يقاسي ويلات الدمار والتخريب، وراء ستار البزنسة واللوبيات المصلحية المشؤومة، يجمعون أموالا قذرة في صالوناتهم المشبوهة، أن يد الحق تعلقو طال الزمن أو قصر، وأنه لا يوجد أحد في منأى عن إرادة الشعب. ولعل الانتفاضة الصارمة التي هزت أسلاك الدولة والعدالة على وجه الخصوص، تبلغ لهم رسالة صريحة تكمن في أن عهد ابتزاز أموال المواطن قد ولى. ولعل الرئيس حين ركز على محاربة الرشوة والتعسف في السلطة، واستعمال أموال الدولة على دراية بواقع المواطن الذي فتحت أمامه

سيدي الرئيس،

لقد ذاق سكان القرى والمداشر والدواوير المحن في العهد الاستعماري وكذا في فترة الإرهاب الهمجي، وما زالوا يعانون ويستنجدون برجال أمثالكم. فلا تتركوهم عرضة للجوع والمرض والجهل والأمية والأوبئة، ولا تتركوهم يحسون بأنهم جزائريون من الدرجة الثانية.

وعلى هذا الأساس، سيدي الرئيس، يجب أن تولوهم عناية خاصة في برنامجكم، وذلك بتوفير المياه الصالحة للشرب - كما قال زملائي - وشق الطرقات وإقامة قنوات صرف المياه وبناء المدارس والمستوصفات والمراكز الثقافية والكهربائية، حتى نستطيع أن نقضي على الهجرة الريفية ونمكن التنمية الريفية من المشاركة في التنمية الاقتصادية.

أستسمحكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس: شكرا، وأحيل الكلمة إلى السيد فريد مالكي.

السيد فريد مالكي: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

الزميلات، الزملاء النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ها نحن نقف مرة أخرى وعلينا واجب تجاه هذا الشعب، نحكم العقل ونزن الأمور بمكيالها الفعلي. إنه لموعد مميز في تاريخ شعبنا، موعد يضع بين أيدينا برنامج حكومة تختلف عن سابقتها في ظرفها السياسي، حتى وإن حملت تقريبا نفس الأسماء والحقائب الوزارية السابقة، وعلى رأسها رجل يشهد له الجميع بالكفاءة ونظافة اليد والسلوك الرفيع وهو ما يؤهل الحكومة للنجاح بإذن الله.

جاءت هذه الحكومة في ظرف مميز في تاريخ شعبنا ونحن على مقربة من انتهاء عهدة مجلسنا. وعليه لا يحق لنا بتاتا أن نتجاهل ما ينجر عن عدم تقديرنا للأمر.

تمد لكم يد العون وتبارك مسعاكم، لذا فهؤلاء جزء من عطاءات الجزائر وخيراتها.

سيدي الرئيس،

السيد رئيس الحكومة.

كونوا آذانا صاغية كما عهدناكم دائما، وتحسسوا آلام الشعب، ستجدونه معكم في كل الظروف. اذهب أنت وربك فقاتلا، إنا معكم مقاتلون.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس: شكرا للسيد فريد مالكي، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الرحمن منصور.

السيد عبد الرحمن منصور: شكرا سيدي الرئيس.

بعد بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب، مساء الخير.

وبعد؛

في البداية أغتنم هذه الفرصة لأقدم أخلص التهاني للسيد رئيس الحكومة ولكل أعضائها وأقول لهم إن جبهة التحرير الوطني لم تتعود الهروب عن الجزائر كما اعتقد البعض، لأنه بفضل أرواح مليون ونصف مليون شهيد التي ماتزال تحوم على الجزائر، بقيت بلادنا صامدة.

لقد أتيتم في وقت صعب على الصعيدين الداخلي والخارجي. بالأمس كان الإرهاب، ولكن والحمد لله، لم يتفوق أحد على الجبهة، حيث كان يشترط في الذين استشهدوا والذين كانوا الأوتل في حمل السلاح، أن يكونوا مناضلين في جبهة التحرير، وإن لم يكونوا كذلك، فلن يحملوا السلاح. سأتوقف عند هذا الحد في هذا الموضوع، لأتطرق إلى موضوع آخر يتعلق بما يجب عمله اليوم تجاه بلادنا التي تعيش ظروفًا صعبة، وهذا هو الواقع. وأنت ياسيد علي لم تأت في الوقت المناسب،

القنوات جميعها لكشف من تسول له إرادة الشر، أن يتجبر أو يتسلط على خلق الله. وإن أثنى على قرارات التغييرات في جميع الأسلاك، فإنني أتمنى بنفس المناسبة أن يفتح مصف خاص لتشجيع خيرة المسيرين في الدولة، وأن تمنحهم الدولة أوسمة استحقاق على نبل السلوك وطهارة اليد ونظافتها وخدمة الجمهورية.

سيدي الرئيس،

السادة النواب،

إنه لا يحق لبعض أفراد المجتمع الصمت عن محاربة التخلف والجمود الفكري، بل يجب التمسك بالأصالة الحقة التي لا يشوبها أي تزمت أو انغلاق، أصالة نابذة من ثقافتنا ومن تراثنا الذي ركبت أجزاؤه عبر محطات السنين من تقاليد شعبنا في قمم جباله وسهوله، في مدنه وصحاريه، تلکم الأصالة التي تبقى رافدا هاما من انتمائنا العربي الإسلامي الذي يبقى دوما مفخرة الشعب ومرجعيتة. إنني أعرف كذلك أنه ليس من السهل على الحكومات ورؤسائها تثبيت سياسة دائمة تحافظ على ميزان الطلبات الملحة لعشرات الآلاف من المواطنين. وفي نفس الوقت، لا يمكن نفس هذا المواطن أن يصل إلى مستوى تحليلاتنا السياسية والاقتصادية لفهم مسببات حرمانه من أدنى حقوقه الاجتماعية كالشغل والسكن، إلا أنه يكتب النجاح دوما للحكومات التي تعتمد الصراحة في طرح الإشكاليات الاجتماعية والاقتصادية، وأنا لا أشك إطلاقا في أن حكومة السيد علي بن فليس سوف تتأخر عن هذا الواجب.

سيدي الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

إنني أقدر ثقل الأمانة التي توضع على كاهلكم اليوم بكل المخلفات والتناقضات والانحرافات. وعليه، من الضروري لم شمل كل الوطنيين المخلصين، أصحاب الكفاءة، حاملي الخبرة الذين بعثهم الزمن، وغربهم على أرضهم، وأبعدهم بفعل عدم الاهتمام بهم.

إنكم إن ترفعوا النداء لهم، سوف تجدونهم قوافل إطارات

ومن تخلف عنها، والله لن يلتحق بها.

فيما يتعلق بتطهير الإدارة، أرى الموضوع متشعبا، إذ لو أردنا تحليله بأقلام تعبر جيدا وبإخلاص ووفاء، لوجدنا أن جزءا كبيرا من الأزمة التي نعيشها، يرتبط بالإدارة. ولكننا نحن كجزائريين، يجب علينا أن نتعاون على تحسين الإدارة ووضعها في إطارها الصحيح، لأنه دون ذلك لا أعتقد أننا نتمكن من الوصول إلى نتيجة.

هذا وأكرر قولي: إن أخطر خطر يدهم الجزائر، هو الإدارة وليس المنتخبين، لأن المنتخبين قاموا بتحقيق، ولكن يجب أن يتم ذلك بمعيتكم أنتم كذلك والآخرين غير الموجودين هنا، والجميع ككل، ثم ننشره ونصححه، وهو ما يبحث عنه الشعب، فلبوا طلبه. فمن أخذ شيئا يدفع ثمنه، ومن سرق... أما عن مفهوم الدولة، فهيبة الدولة لم تعد تنفع، وما يجب أن يكون هو حب الدولة. ولكي يحبها الشعب، يجب أن يكون مسؤولوها مخلصين، ويجب أن يقابل كل حق واجب. لكن هناك من أخذ حقوقا كثيرة ولم يؤد أي واجب. هذا هو المشكل الذي تسبب في غضب الشعب، وهذا هو سبب الإرهاب أو أحد أسبابه، ذلك أنه إذا كان المسؤول الصغير صالحا، فليس أمام المسؤول الكبير خيار. وحتى وإن استمر في الفساد، سينكشف لا محالة.

سيدي الرئيس،

فيما يتعلق بالتنمية، أعتقد أنك لم تنشأ في بحبوحة، لا أنت ولا الإخوة. جئت من الريف بل من أعماق الريف وبالضبط من منطقة الأوراس... وأفتح قوسا هنا لأقول للذين يتكلمون عن العراق ويقولون هيا نؤجر طائرة ونشتري الأدوية والمواد الغذائية ونذهب بها إلى العراق: كونوا جزائريين كما كان أجدادنا في الماضي حيث قطعوا مسافات طويلة على أقدامهم. بينما نحن الآن نبكي على العراق دون القيام بأية مبادرة.

أما فيما يخص الريف، فقد ضاع والشعب الجزائري لا يستحق المصيبة التي حلت به. وعليه، يجب أن يعالج

وليس هذا هو الوقت الذي كان من المفروض أن تأتي فيه أنت والإخوة، لأن الذين دمروا الجزائر مازالوا على قيد الحياة، ومازالوا في دواليب الحكم، ومازالوا يهدمون.

أقول للذين يتكلمون عن رئيس الجمهورية على المباشر: تعالوا إلى هنا لنتناقش. هذا عيب عليكم، وليست هذه هي الديمقراطية بل هذا تخريب بعينه. صحيح توجد مشاكل، ولكن يجب علينا أن نقد الظروف التي تواجهها بلادنا. فبالأمس فقط لم يكن باستطاعة المواطنين الخروج من بيوتهم. واليوم، لقد تجاوزنا الأزمة، ولنترحم على أرواح الذين ماتوا لكي تبقى الجزائر واقفة.

أما فيما يخص البرنامج ومن حيث الطموح، فهو غني من كل النواحي. ولكن المشكل يكمن في التنفيذ الذي يتم في القاعدة من قبل الصغار وليس الكبار، لأن هم المواطن هو البحث عن الكاتب وعن رئيس البلدية وعن الدركي والشرطي، لأنهم هم الذين يشكلون الدولة.

أما رئيس الحكومة والوزراء، فأعتقد أن المواطن لا يحتاج إليهم. هناك أزمة أخلاق، ورشوة وفساد. فإلى أين نحن متجهون؟

أما فيما يخص الوثام، فأنا أستغرب؛ الإرهاب لم يتقبلوه والوثام لم يتقبلوه أيضا!

فالإرهاب ليس مقبولا فعلا، ولكن ألا يقبل الوثام أيضا؟ لقد كنت أسمع أصواتا من هنا وهناك، إلى أين نحن متجهون؟ وبالتالي فيما يتعلق بالوثام، أحبي سادتي الرجال الذين استطاعوا مواجهة هذا الإرهاب الذي كان بالأمس يقتل. فهل هناك أكثر من هذا؟ هل هناك دولة تستطيع فعل هذا؟ لا والله لا وجود لها. ولكن الوثام موجود في الجزائر، لأن للجزائر رجال مخلصون. وما أقوله لكم، سنتحاسب عليه فيما بعد ولكن بإخلاص.

إذن علينا بالمصالحة مع الذات ومع المؤسسات وعلينا بزرع الرحمة، حب من أحب وكره من كره، فالقافلة تسير

أنا أقول لا، يجب محاسبته. أهذا هو القطاع العام؟ لم لم يحقق مدير مدرسة أو ثانوية أو متوسطة أرباحا كالتي حققها مديرو المؤسسات الاقتصادية؟ فحتى الوزراء في الآونة الأخيرة أصبحوا لا يحققون أرباحا، أصبحوا مثلنا...

أما فيما يتعلق بالتعليم ...

الرئيس: شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد شعيب بن نيني.

السيد شعيب بن نيني: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تتمحور كلمتي حول جانبين، جانب ولائي يتعلق بولاية جيجل ومطالب سكانها البسيطة، وجانب وطني يتعلق بالوثام المدني وشروطه.

بالنسبة إلى ولاية جيجل، كلفني سكانها بأمانة يجب تبليغها وتتعلق بالمنطقة الحرة "بلارة"، فهذه المنطقة، سيادة رئيس الحكومة، لا حركة فيها، ولا ندري لماذا. قال عنها السيد رئيس الجمهورية إنها المنطقة الأولى والأخيرة (ضحك) بينما هي ليست لا الأولى ولا الأخيرة. وبعبارة أخرى، لا جديد فيها يذكر رغم أن الدولة أنفقت أموالا طائلة، ولكن دون جدوى. وشباب الميلية مازال ينتظر تحقيق الوعود، حيث وعدنا هم قبل خمس سنوات بتوفير مناصب شغل لهم، هذا المشكل الذي طرحناه حتى أثناء الحملة الانتخابية، ولكن إلى يومنا هذا، لا يوجد أي جديد. هذه أمانة وددت تبليغها.

المشكل وأن يكون هناك توازن. يجب أن نذهب إلى ذلك المواطن في الريف. مثلا، لم لا يقوم السيد رئيس الحكومة بزيارة هذه المناطق؟ ولماذا لا يأتي السيد رئيس الجمهورية إلى ولاية سطيف، لزيارة منطقتي عين ولمان وبني عزيز؟ لم لا يذهب إلى المناطق التي تعرف عمق المشاكل الحقيقية، ويرى عن كثب عملية التحضير في ولايتي سطيف وقسنطينة ...

الرئيس: شكرا ... إنك تملك شعبية كبيرة ياسيد منصور .. نعم؟ حسنا، واصل الكلام لمدة دقيقة واحدة، تفضل.

السيد عبد الرحمن منصور: (يوصل) شكرا سيدي الرئيس،

سيدي الرئيس، والله أنا لا أعمل من أجل المباشر (ضحك) بل لفائدة البلاد. وللعلم هناك أشخاص يعملون في الخفاء ولا يراهم أحد.

فيما يخص البطالة، أرى أن مسألة الشبكة الاجتماعية وغيرها وسيلة تعلم الشعب طرق التسول. لذا يجب أن نعمل من أجل تخصيص نسبة 30٪ أو 40٪ على الأقل من عائدات البترول لحث الشعب على العمل، خاصة في قطاع البناء. فالشعب يريد أن يعمل ولا يحب مد يده، فهو والله يحس بإحراج وهو يمد يده. وحسب رأيي يستحسن ألا تعرض عملية منح الصدقات على شاشة التلفزيون، بل تقدم في الخفاء لوجه الله. وأنا لا أقصد بحديثي هذا السيد وزير التضامن الذي أشكره على النشاط الذي يقوم به، ولكن الناس يخجلون من تسلم محفظة أو قنطار سميد...

وعن مسألة الخصوصية، أرى أن القطاع العام لم يعد كذلك، إذ في بعض الأحيان أفضل بيعه. ولكن لن يباع، لأنه لا يستحق ذلك. فمثلا بينما المصنع يتكبد خسارة، يحقق مديره أرباحا؛ سيارة له وأخرى لزوجته وأخرى لأولاده، وجد أنت حلا للغز إن استطعت. وعندما يترك المصنع، يبني مصنعا له.

سيدي رئيس الحكومة، بصراحة إن برنامجكم هذا جيد، ولكنه يحتاج إلى متابعة وتطبيق، وبالأخص متابعة طاقمكم الوزاري بأكمله، واحدا، واحدا (ضحك)، يجب أن يتبع تعليماتكم ويطبقها ويقدم لكم تقريرا كل أسبوع. نعم يجب أن تسيّر الأمور على هذا المنوال. فكما جعلتم الشعب متكأ لكم، يجب أن نكون كذلك فيما بيننا، إذ نحن أيضا جعلتمونا متكأ لكم، فلا مراقبة ولا غيرها (ضحك). وبما أن الوضع يقتضي احترام الدستور والمؤسسات، فاعملوا على أن تكون هناك مراقبة مع تقديم حصيلة سنوية لنشاطاتكم. كما نطلب منكم جعل الأسئلة الشفوية أمرا عاديا دون أي تخوف، ذلك أنها تتعلق بانشغالات شعب بسيطة يطرحها النواب عليكم.

سيدي الرئيس، أعتقد أن تطبيق سياسة الوثام المدني تستدعي توفير ثلاثة (3) شروط :

الشرط الأول: احترام ثوابت الشعب الجزائري دون أية مزايدة مع ضرورة توفير ميكانيزمات وآليات جديدة تدعم الوثام وتوضح الأسباب التي دفعت بالبعض إلى الصعود إلى الجبال. ثم إن الإسلام دين الدولة، أين يكمن المشكل؟

إننا نحترم الإسلام ونمجده كما ينبغي، ونحاول تطبيقه في الحياة اليومية قدر المستطاع.

أما اللغة العربية، فهي اللغة الوطنية والرسمية. ولا أعلم لماذا نتهرب من تعميم استعمالها. إن كان السبب هو التخوف، فلا داعي إلى ذلك، لأنها لغة القرآن الذي أنزله الله عزو جل، ونحن نعتز بها دستوريا. بالتالي يجب تطبيقها وتعميمها في كل المجالات. وأعتقد، سيدي رئيس الحكومة، أن الدولة التي لا تحترم ثوابتها، لن يكون لها مستقبل ولا مكانة بين الأمم والشعوب، وهذا أمر معروف. وعندما نحترم من جديد ثوابتنا بما فيها الهوية الوطنية والثقافية، نجد حلا للمشكل الذي يكمن في كيفية تربية المواطنين الذين اختلط عليهم الأمر، فأصبحوا يشكون في دينهم ولغتهم وثوابتهم. وبالتالي

تتعلق النقطة الثانية بالقطاع الصحي لولاية جيجل الذي يعرف تدهورا كبيرا في الوسائل والمستشفيات والأطباء الأخصائيين. والحمد لله، قد يعرف القطاع تحسنا بتعيين وزير جديد كفاء على رأسه. وهذا لا يعني أنني أنتقد الوزير السابق مع كل احترامي له. لكن ما أتناه هو التكفل بهذا القطاع خاصة في الدوائر الكبرى لولاية جيجل كالتاهير والميلية وزيامة، حيث تعب كبار السن كثيرا من مشكل تدهور الصحة والذي أؤكدته ثانية.

أما النقطة الثالثة، فتخص وزير الصحة السابق وزير الأشغال العمومية حاليا، وهي تتعلق بحالة الطرقات المتدهورة كالتطريق الوطني الواقع في الجهة الغربية للولاية - وربما سبق لبعض النواب أن زاروا هذه الولاية - دون التطرق إلى الطرق البلدية، حيث لا وجود لها بتاتا، إذ هي عبارة عن حفر ورمل... ورغم ذلك، نحن صابرون.

سيدي رئيس الحكومة، بالنسبة إلى الشباب المتخرج من الجامعات، أرى أنه من غير المعقول أن يزاوّل شاب ما دراسته مدة 20 سنة، وتعهده الدولة بالدعم عند نهاية دراسته، لكن عند تخرجه، لا يجد منصب شغل ناهيك عن السكن الذي أصبح مشكلا بديهيا لا داعي إلى التحدث عنه.

وعليه أقترح إيجاد سياسة تضمن لخريجي الجامعات إما منصب شغل أو قرضا يستطيعون بواسطته الاستثمار. وكفانا من هذا الفتات الذي يقدم إليهم ك مبلغ 2000 دينار مثلا، وكفانا من توزيع الأموال عشوائيا. قدموا هذه الأموال إلى مستحقيها وهم معروفون، حيث هناك من يستلمها عن غير حق. وبالتالي يجب أن تكون سياسة الدولة مركزة وموجهة إلى أمور معينة، وأن تكون واضحة حيث تخدم الشعب وتخدم الإطارات. والحمد لله، تعرف الجزائر ولادة حكومة جديدة كل عام، مما يعطي الأمل للشعب (ضحك) وهو شيء إيجابي. لكن أتمنى أن تواصلوا أنتم عملكم إلى غاية التشريعات المقبلة، ولا داعي إلى الخوف. (ضحك).

أنهينا أشغالنا بالسيد بن نيني. ولكن بما أن رغبات التدخل ماتزال متواصلة، أحيل الكلمة إلى السيد ميلود.

السيد ميلود محمدي: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي النواب،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس، يشكل تجسيد الآمال التي انبعثت مع انتخاب فخامة رئيس الجمهورية في 15 أفريل 1999 وكذا الاستفتاء في الونام المدني في 16 سبتمبر 1999 الإطار الأساسي الذي حددته الحكومة في عملها. وهي تدرك تمام الإدراك المهمة الجسيمة المنوطة بها وكذا مدى التحديات التي عليها أن تواجهها في سبيل ذلك. كما أن مسعى الحكومة الرامي إلى تعزيز روح الونام المدني، وتوطيد أركان دولة القانون من أجل كسب ثقة المواطنين وتجاوبهم لإنجاح برنامجها، لا يتأتى في نظرنا إلا بإحداث نقلة نوعية فيما يأتي:

1 - تحسين الظروف المعيشية للمواطنين، حيث توجد فئات كبيرة تعيش ظروفًا مزرية، وتعاني الإقصاء والحرمان والبطالة والتهميش.

2 - نقص المتابعة في الميدان وانعدام أساليب التقييم والمراقبة المناسبة للذات يخليان السبيل أمام تفشي ممارسات المحسوبة والمحابة والرشوة والتعسف في استعمال السلطة.

يجب على حكومة الائتلاف هذه وضع سياسة تربية مع احترامها والاتفاق على طريقة تطبيقها...

على العموم، بودنا التفاهم ونسيان كل الأحقاد لتسير الأمور على ما يرام.

الشرط الثاني: التوزيع العادل للأموال والثروات والخيرات. فإن أخذ الحاكم دولارا، يأخذ المحكوم كذلك دولارا. هكذا يجب أن تكون القسمة. كذلك، سيدي رئيس الحكومة، وأنتم رجل عدالة، يجب السهر على تطبيق القانون بكل صرامة وبكل قوة ودون تمييز. ولا تسمح، سيدي رئيس الحكومة بتلك المكالمات الهاتفية (ضحك) وقم بالتطبيق، فأنتم أهلا لذلك. وأعتقد، سيدي رئيس الحكومة، أن سبب استقالتكم من الحكومة في الماضي، يكمن في إيمانكم بمبادئ تستطيعون تطبيقها الآن بما أنكم أصبحتم رئيس حكومة وليس مجرد وزير عدل...

الشرط الثالث: تجسيد سياسة تنمية فعالة في مجال الأمن الغذائي الذي كثر الكلام عنه دون نتيجة، حيث واسمحوالي باستعمال هذا التعبير القاسي نوعا ما، نرى في الميدان إرهابا غذائيا لا أمنا غذائيا حيث كثر التسول والرواتب لم تعد تكفي لاقتناء الحليب والخبز وغيرهما من المواد الغذائية الأساسية.

وعليه أرى ضرورة رفع الأجور بنسبة محترمة حتى ولو اقتضى الأمر التحلي بالشجاعة لمواجهة هذه القضية. إذن، حاولوا رفع الأجور، وتخفيض نسبة الضرائب لسائقي سيارات الأجرة والحلاقين وبائعي الخضار والفواكه. وبالتالي كل واحد...

الرئيس: صحيح أننا تعبنا ولكن هذه القضية جاءت صدفة ولم تكن مبرمجة. فشكرا للسيد بن نيني، وأحيل الكلمة إلى السيد ميلود محمدي ولو أنه كان من الأفضل لو